٦

لا يكون الكلام الا بمنطوقه على ثبوت لا الالهية لله تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية
لله تعالى بعد نفيها عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا **واما**
التوجيه الاول فلا يخلو عن مرجوح وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم
ارجحية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام القوم الا زيدا انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت
المشاكلة في تركيب استويا نحو ما ضربت احدا الا زيدا [illegible] فالواجب(?) ان تحصل مشاكلة [illegible]
كان النصب على الاستثناء اولى فالواقع في هذا التركيب يترجح النصب في القياس لا كثرة السماع والاكثر
الرفع **و** نقل عن [illegible] انه اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرا كان نصب عمرو على الاستثناء احسن
من رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل لا البدل وتقرير ذلك
ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء فهي تخرج ما بعدها
مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا
منهم لم يكن شاركهم فيما اسند اليهم فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام غير الموجب
ايضا نحو ما قام القوم الا زيدا ومن ثم كان نحو هذا التركيب معتبر الحصر مع انها للاستثناء ايضا
لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا من شيء قبلها وان كان ما قبلها [illegible] لم يحتج الى تقدير
والا فيتعين تقدير شيء قبل الا يحصل الاخراج منه [illegible] احوج الى هذا التقدير تصحيح
المعنى فيتبين من هذا المعنى الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات
الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان
المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب
الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما تقدم واذا كانت الا
مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا او ابدلنا وذلك لانه لا ينصب
ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما بتقدير خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي على
ما بعد الا في الكلام الموجب والاثبات عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك
الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان ما
بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله توحيدا **قلت** وفيه نظر لانه
يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه لا نزاع في ثبوت الالهية لمولانا جل وعز بجميع العقلاء
وانما كفر من كفر بزيادة الهة اخر فمعنى ما عدا الله تعالى من الالهة على هذا هو المحتاج اليه وبه
يحصل التوحيد فتامله **ثم قال** ناظر الجيش بناء على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه
فتعين ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم

٧

بين كون لا اسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور
فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى **واما** الثالث
فهو ان يقال قولك ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص
عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد
من افراد ما دل عليه اللفظ العام **واما** الاقوال الثلاثة الاخر يعني التي لا عمل
عليها فاحدها ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم
صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير
لا اله غير الله في الوجود ولا شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه
من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام
امران نفي الالهية عن غير الله تعالى واثبات الالهية لله تعالى ولا يفيده التركيب حينئذ
فان قيل يستفاد ذلك من المفهوم قلنا ان دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم
ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقال به بعض الحنابلة ايضا
قال وان كان مفهوم صفة فقد عرف(?) في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته وقد تبين ضعف
هذا القول لا محالة **القول الثاني** وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله
في موضع المبتدا وقد تقرر انه لا يتقرر بل للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم
منه ان الخبر يبنى مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان ذلك كذلك لوجب نصب الاسم
المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سيأتي **والقول الثالث** ان الاسم المعظم مرفوع بالاله
كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد تقرر ذلك
بان الاله بمعنى المألوه من اله اي عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل
واستغنى به عن الخبر كما في نحو قولنا ما مضروب الا العمران وضعف هذا القول غير خفي
لان الاله ليس بوصف فلا يستحق عملا ثم لو كان الاله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه
لانه مطول الخ اه وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من مثل
ذلك وعليه يحمل قوله تعالى لا غالب لكم اليوم ولا تثريب عليكم .. وفي هذا الجواب نظر
لان الذي يجيز حذف التنوين في مثله لا يجيز اثباته ايضا ولا يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله
الا الله هذا اخر الكلام على توجيه الرفع **واما** النصب فقد ذكروا له توجيهين
احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر **الثاني** ان يكون الا الله صفة لاسم لا
اما كونه صفة فهو ولا يكون الا ان كانت الا بمعنى غير وقد عرفت ان ذلك انما كان كذا الا

يكون

Copyright © King Saud University